



رقم الوثيقة: ASA 17/8262/2024

4 يوليو/تموز 2024

- النص الشفوي هو النص المُعتمد -

بيان شفوي

البند 6

النظر في التقارير الخاصة بالاستعراض الدوري الشامل: جمهورية الصين الشعبية

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

الدورة السادسة والخمسون

18 يونيو/حزيران - 12 يوليو/تموز

السيد الرئيس،

إنّ رفض الصين لحوالي ربع التوصيات التي قُدمت لها خلال جلسة الاستعراض الدوري الشامل لسجلها التي عُقدت في يناير/كانون الثاني إنما يقوّض جهود الصين لتقديم صورة لنفسها بأنها جهة فاعلة موثوق بها في مجال حقوق الإنسان. وإنّ مثل هذا الموقف يُلقي ظلالاً من الشك على صدقية انخراط الصين في آلية الاستعراض الدوري الشامل.

وتُعرب منظمة العفو الدولية عن قلقها العميق بشأن الانتهاكات المستمرة والحادة لحقوق الإنسان في البلاد.

فمنذ يناير/كانون الثاني، استمرّ تقويض استقلال القضاء بسبب التدخلات السياسية، الأمر الذي أدى إلى استمرار عمليات الاعتقال التعسفية وغيرها من أشكال انعدام ضمانات المحاكمات العادلة. ويُعتبر القبول الجزئي للتوصيات المتعلقة بالإصلاحات القضائية غير كافٍ للتصدي لهذه المشكلات الممنهجة.

ومن الجدير بالملاحظة أنه في 14 يونيو/حزيران صدرت أحكام جائزة بحق الناشطة في "حركة #أنا_أيضًا (#MeToo)" صوفيا هوانغ شويغن والناشط العمالي وانغ جيانبنغ بالحبس مدة خمس سنوات وثلاث سنوات وستة أشهر على التوالي. وتُظهر قضاياهما وجود نمط أوسع نطاقًا للمضايقة والترهيب والاحتجاز غير القانوني للمدافعين عن حقوق الإنسان.

ففي إقليم شينجيانغ، استمرت الحكومة الصينية في حبس مئات الآلاف من جماعة الأيغور تعسفيًا وفي محو أشكال التعبير عن هويتهم كجزء من حملتها القمعية التي تشنّها على الإقليم. إنّ رفض الصين للتوصيات المتعلقة بهذه القضايا يبعث على القلق، ويؤكد استخفاف الدولة بمبدأ المساءلة.

وفي هونغ كونغ، لا يزال قانون الأمن القومي ساري المفعول على الرغم من دعوة لجنة حقوق الإنسان إلى إلغائه. ففي مايو/أيار، أُدين 45 ناشطًا من أنصار الديمقراطية بموجب هذا القانون، الأمر الذي يبين حالة قمع المعارضة السياسية. ومما يثير قلقًا متزايدًا أن الحكومة عمدت إلى توسيع نطاق التشريعات القمعية بسنّ المادة 23 في مارس/آذار، التي تنص على فرض عقوبات قاسية على أي انتقاد للسلطات الصينية وسلطات هونغ كونغ.

تحت مظلة العفو الدولية الصين على إعادة النظر في موقفها بشأن التوصيات التي رفضتها والتي أخذت علمًا بها، والتي قبلتها جزئيًا، وعلى الانخراط الحقيقي في الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

ويتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الاستمرار في الضغط على الصين من أجل إحراز تقدم، وإخضاعها للمساءلة عن سجلها في مجال حقوق الإنسان.

مع الشكر.

